النهار ١٤-٠٧-٢٠٢٠

تعديل الدستور هل يعيد الثقة بالقطاع المصرفي؟

العياش لـ"النهار": لإدخال مواد مالية تحدد سقوف اقتراض الدولة

سلوى بعلبكي

ليس السؤال عن شرط عودة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني اليوم سؤالا جوهريا فحسب، بل هو لب الموضوع، والطرح الحيوي المتقدم على كل الأسئلة، وتكمن جوهريته من حيث كونه المعبر الإلزامي لاستشراف مستقبل القطاع المصرفي، أو لمعرفة السبل الناجعة للجم السقوط النقدي المتمادي في هاوية لا قعر منظوراً لها حتى الآن. وأولوية طرحه اليوم قبل الغد، ضرورة أخلاقية أدبية وتنموية تتأتى من حجم الأذى الذي تعرضت له المصارف ماديا ومعنويا، والخطر المحدق بقطاع كان الرافعة التاريخية للاقتصاد اللبناني. ولا قيامة حقيقية لهذا الاقتصاد أو عودة النمو الإيجابي، وتثبيت الاستقرار المالي والنقدي، من دون عودة النشاط المصرفي الطبيعي المشروط حكماً بعودة الثقة بين المصارف وبين مودعيها اللبنانيين والأجانب الذين انكفأوا عنها، وهم على حق بذلك، بعدما احتُجزت ودائعهم واستثماراتهم ومُنعت عنهم بفعل فقدان السيولة وامتناع الدولة عن تسديد ديونها والتزاماتها حيال المصارف.

عودة الثقة بالقطاع المصرفي بالنسبة الى الخبير المصرفي غسان عياش، هو الموضوع الحيوي الأول في الظروف الاقتصادية الراهنة. "فلا اقتصاد لبنانياً من دون نظام مصرفي سليم وناجح، ولا قيام لنظام مصرفي من دون ثقة، فيما يقوم أساس الأنظمة المالية على توافر الثقة بها، سواء من اللاعبين الداخليين أو من الأسواق الخارجية. ويمكن القول بأن النتيجة الأشد سوءا للأزمة المصرفية والنقدية التي يشهدها لبنان هي زعزعة الثقة بالنظام المالي على نحو لا يهدد حاضر اقتصاد لبنان فقط ولكن مستقبله أيضا. وهذا يرتب مسؤولية تاريخية على المعنيين بالأزمة وبسبل الخروج منها، إذ يجعل المهمة الرئيسية الملقاة عليهم هي استعادة الثقة الداخلية والخارجية بنظام لبنان المصرفي."

وهذا برأيه "يؤثر من دون شك على طبيعة الإجراءات والحلول المفترضة للخروج من الأزمة. فلو أخذنا، على سبيل المثال، تصور الحكومة للحلول من خلال ما سمَّته خطة التعافي المالي، لوجدنا أن هذه الخطة تنطوي على ٣ عناصر رئيسية مدمرة للثقة على المدى القصير، وأيضا على المدى الطويل. العنصر الأول هو الشطب التعسفي لديون القطاع العام، أي تنكّر القطاع العام اللبناني لديونه والتزاماته من دون أن يتحمل أي مسؤولية عن ذلك تجاه الدائنين. العنصر الثاني هو "شفط" رساميل المصارف كلها لاستعمالها كجزء من ردم الخسائر من دون تعويض المساهمين. أما العنصر الثالث فهو تغريم المودعين بالنسبة الأكبر من الخسائر عن طريق "قصّ" نسبة من الودائع."

هذه الإجراءات التي لا سابق لها في أزمة غير مسبوقة، وفق ما يقول العياش "من شأنها عدم تشجيع المستثمرين مستقبلا على الدخول في ٣ أنواع من التوظيفات هي: الاستثمار في ديون الدولة اللبنانية والاستثمار في رساميل المصارف والإيداع في المصارف."

في الواقع، لظروف البلاد أثرها على النشاط المصرفي، إذ بحسب ما تؤكد مصادر مصرفية لـ "النهار"، فإنه على رغم المؤشرات المتوالية والإنذارات المسبقة طوال الاعوام الماضية، "آثرت الدولة اللجوء إلى عجوزات الموازنة والاستدانة المفرطة بالليرة والعملات الأجنبية، للهروب من الإصلاح المالي والإداري والسياسي، خوفا من دفع كلفته السياسية. بل إن الحكومات المتعاقبة اتبعت، عن سابق تصور وتصميم، سياسات تؤدي إلى تعميق أزمة المالية العامّة بدل التصدي لها ومعالجتها". فعلى سبيل المثال لا الحصر، حشرت الدولة الآلاف في مؤسسات القطاع العام من دون حاجة اليهم، زادت رواتب الموظفين بطرق عشوائية وفي أوقات غير مناسبة، وأوضح مثال على ذلك كلفة سلسلة الرتب والرواتب التي جاءت أرقامها الفعلية نحو ٣ أضعاف التقديرات الأوّلية لها، كما امتنعت عن معالجة معضلة الكهرباء ذات الكلفة الباهظة، والمسؤولة عن ٤٨% من الدين العام، وتغاضت عن التهرب الضريبي وامتنعت عن مكافحة التهريب عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية.

فما ما هي الانعكاسات الاقتصادية لهذا التدهور السياسي والمالي؟ تحوّل رصيد ميزان المدفوعات من إيجابي إلى سلبي بشكل مستمر منذ ٢٠١١. واستمر رصيده سلبيا طوال هذه الحقبة للمرة الأولى في تاريخ لبنان. ثم انفجرت التوترات الإقليمية التي نشرت العنف والحروب في الخليج والعديد من البلدان العربية، فتأثرت الدول الداعمة تقليديا للبنان بهذا الصراع، فارتفع عجز الميزان التجاري في الاعوام التسعة الأخيرة من ١١ مليارا إلى ١٧ مليار دولار. ثم جاءت، في المنحى السلبي عينه، استقالة الرئيس سعد الحريري من الرياض في تشرين الثاني ٢٠١٧، وفشل حكومات الوحدة الوطنية التي كرست الانقسام والمحاصصة. كما أن الأزمات السياسية، المحلية والإقليمية، معطوفة على النتائج المالية المقلقة للدولة، أدت إلى فقدان الثقة وخروج رؤوس الأموال من لبنان وتراجع الودائع المصرفية منذ ٢٠١٦، فتقلصت تبعاً لذلك السيولة المصرفية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها اعتبارا من أيلول ٢٠١٩. وقد لجأ مصرف لبنان إلى رفع الفوائد وعمليات الهندسات المالية للحد من النزف في الموجودات الخارجية للنظام المصرفي اللبناني.

ولكن كيف تستعاد الثقة بالقطاع المصرفي؟ يؤكد العياش أن هذا الامر هو "حاجة ملحّة وسريعة، تتطلب نهجا مغايرا يعزز الثقة بدل التفريط بها. والطريق الأمثل لذلك هو الخروج من الأزمة بضوابط صارمة وسليمة من دون تحميل الخسائر للمودعين والمستثمرين. والمقصود بالضوابط هو ايجاد قواعد جديدة تمنع انزلاق لبنان في المستقبل إلى وضع مشابه للوضع الذي وصلنا إليه الآن. أما التدبير المثالي في مثل الظرف الراهن فهو تحمّل النظام السياسي مسؤولياته وتعديل الدستور باتجاه إدخال مواد مالية جديدة تحدد سقوف اقتراض الدولة لتمويل الإنفاق الجاري، بحيث لا تستطيع الدولة بعد الآن المبالغة بالإنفاق الجاري من دون تحصيل نسبة كافية من الإيرادات. واستنادا إلى التجربة القاسية التي مررنا ونمرّ بها يجب حظر الاقتراض بالعملات الأجنبية لتمويل الانفاق الجاري بحيث تقتصر الاستدانة بغير الليرة اللبنانية على تمويل مشاريع الاستثمار فقط."

ووفق العياش فإن تضمين الدستور أحكاما مالية صارمة هو أمر طبيعي في بلد مهدد بموجات التضخم المفرطة، وتاليا بالفقر والجوع، وبإفلاس القطاعين العام والخاص. فإذا كان النظام السياسي لا يكترث لمخالفة القانون، فإن مخالفة الدستور قد تكون عقبة يصعب تجاوزها.

"التحسن الأكيد لإدارة المالية العامة والاقتصاد من الدولة، قد يساعد على استعادة الثقة، لأن أكبر مصدر للأزمة التي يمر بها لبنان هو سوء إدارة المالية العامّة والاستهتار بواجبات الدولة الاقتصادية"، يقول العياش، "ومن الضروري، على المدى القصير، أن تلتزم الحكومة خطة لا تقتصر أهدافها على شؤون المالية العامة ومعالجة الخسائر والمديونية، بل تتوخى إعادة الحياة إلى الاقتصاد اللبناني الراكد، وتحقيق معدلات نمو عالية، ومكافحة البطالة بتوفير الوظائف، وزيادة ملموسة على الدخل الفردي، وتحسين الظروف الاجتماعية والخدماتية للسكان. فوضع الخطط الموثوق بها لتحقيق هذه الأهداف سيكون منطلقا لاستعادة الثقة بنظام لبنان المالي وباقتصاده كلاً، شرط أن تتمتّع خطط الدولة بالصدقية والديناميكية والفعالية."

إذاً، المطلوب خطة شاملة ذات صدقية لإحياء الاقتصاد، وليس مجرد خطة أو خطط لاستيعاب الخسائر وتصحيح ميزانيات الدولة والنظام المالي.